



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 9-13 يوليو/تموز 2018

القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية
المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك،
بوسان، جمهورية كوريا، 4-8 سبتمبر/أيلول 2017

موجز

تتضمن هذه الوثيقة أبرز المواضيع التي ناقشتها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها السادسة عشرة وتعرض موجزاً للتوصيات الرئيسية المنبثقة عنها. ويمكن الاطلاع على التقرير بأكمله باعتباره الوثيقة COFI/2018/Inf.9.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

- ◀ إقرار تقرير اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك؛
- ◀ وتقديم توجيهات بشأن متابعة القضايا التي أثبتت في التقرير.



أولاً - مقدمة

- 1- عُقدت الدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك (اللجنة الفرعية) في بوسان، جمهورية كوريا، خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 8 سبتمبر/أيلول 2017 بدعوة كريمة من حكومة جمهورية كوريا. وقد حضر الدورة 34 عضواً من أعضاء المنظمة ومراقبون من 4 منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية دولية.
- 2- وقد انتخبت السيدة Shin Hee Cho (جمهورية كوريا) رئيساً للجنة الفرعية. وانتخبت السيدة Reina Sotillo de Galgano (الأرجنتين) نائباً أول للرئيس واندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية نائبين آخرين للرئيس.
- 3- وإن أرقام الفقرات المشار إليها في الأجزاء التالية هي تلك المقتبسة من التقرير.
- 4- وترد الإشارات إلى الأحداث والأنشطة التي حدثت بعد الدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية في الجزء الثالث من هذه الوثيقة.

ثانياً - النتائج الرئيسية الصادرة عن الدورة

التطورات الأخيرة في تجارة الأسماك

- 5- عرضت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال استناداً إلى الوثيقة COFI:FT/XVI/2017/2 وأنتت اللجنة الفرعية على الأمانة لما قدمته من وصف وتحليل وافيين ومجدين واقترحت مجالات للنظر فيها في التحليل المقبل للتطورات الحاصلة في مجال تجارة الأسماك (الفقرة 7).
- 6- وقدمت اللجنة الفرعية معلومات عن آخر الاتجاهات في تجارة الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك وعن القضايا الرئيسية التي تؤثر في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما أسدت بهذا الشأن توجيهات للعمل والمبادرات في المستقبل (الفقرة 8).
- 7- وأبرزت اللجنة الفرعية الدور الرئيسي الذي يؤديه قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي في العالم، باعتباره مصدراً للأغذية وعاملاً يساهم في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وفي سبل كسب العيش وتوليد الدخل. وسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه البلدان النامية في إنتاج الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك وفي الاتجار بها، كما أشير إلى السمات والاحتياجات الخاصة لقطاع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. (الفقرة 9).

8- وأعربت اللجنة الفرعية عن قلقها إزاء العدد المتزايد للتدابير التي قد تنطوي على تأثيرات محتملة بالنسبة إلى تجارة الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك، خاصة تلك التي تهمس الصادرات الآتية من البلدان النامية. وأشار إلى أنّ هذه التدابير باتت مرتبطة أكثر فأكثر بكيفية إدارة الموارد السمكية. كما تمت الإشارة إلى العدد المتزايد لمستندات الاستيراد المختلفة المطلوبة، بما في ذلك أهمية عدم خلق حواجز لا لزوم لها أمام التجارة. وشدّدت اللجنة الفرعية على ضرورة توحيد معايير التجارة الدولية بقدر أكبر ودعت المنظمة إلى مواصلة الجهود التي تبذلها في هذا الصدد (الفقرة 10).

9- وأعربت اللجنة الفرعية عن تأييدها للتدابير الرامية إلى منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني) وردعه والقضاء عليه، بما في ذلك التتبّع وخطط توثيق المصيد، مشيرة إلى أن هذه التدابير ينبغي ألا تصبح حواجز فنية لا لزوم لها أمام التجارة، وقدمت معلومات عن المبادرات الوطنية المتخذة في مجال تطبيق تلك التدابير. وأشارت كذلك إلى ضرورة حظر الإعانات التي تساهم في قدرات الصيد المفرطة والصيد المفرط للأسماك والصيد غير القانوني. كما أشار إلى أهمية الإنتاج المستدام والاستهلاك. وقامت اللجنة الفرعية بتشجيع المنظمة على إجراء دراسة تتناول تأثير الشحنات العابرة (الفقرة 11).

10- وأيدت اللجنة الفرعية الدور الذي تضطلع به المنظمة في بناء القدرات الفنية في القضايا المتصلة بالتجارة والتسويق، بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق، فضلاً عن زيادة المنافع والقيم الناشئة عن موارد المصايد على المستوى القطري. واقترح بعض الأعضاء أن تعتمد المنظمة على تطوير الدراية في ما يتعلق بالبرامج الخاصة بالبنية التحتية والتطور التكنولوجي وأن تيسير إعداد الدراسات أو المشاريع اللازمة لدعم البلدان النامية التي تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة التي من شأنها أن تحدّ من المناولة غير السليمة للموارد في مرحلة ما بعد الصيد ومن المشاركة في التجارة الدولية (الفقرة 12).

11- وشدّدت اللجنة الفرعية على الطريقة التي يمكن من خلالها للتجارة الدولية في منتجات مصايد الأسماك الاستفادة من تحسّن الحوار والتشاور في ما بين البلدان والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص. وسلط الضوء أيضاً على أهمية المشاركة النشطة في المنتديات والمفاوضات الدولية إلى جانب الحاجة إلى تحسين تبادل المعلومات وإلى تركيز الإجراءات المتخذة على المسائل الأساسية (الفقرة 13).

12- وأثنت اللجنة الفرعية وأيدت التعاون المتنامي بين المنظمة ومنظمات دولية أخرى على غرار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية (الفقرة 14).

13- وشددت اللجنة الفرعية على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في توفير الخبرات الفنية المتخصصة لمنظمة التجارة العالمية وللأعضاء في ما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك. وأيدت اللجنة الفرعية بشدة المشاركة النشطة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (من 10 إلى 13 ديسمبر/كانون الأول 2017، بوينس آيرس، الأرجنتين)، وأعربت عن دعمها للتوصل إلى نتائج ملموسة في ما يتعلق بالإعانات المقدمة لمصايد الأسماك. وشجّع بعض الأعضاء القطاع والخبراء الفنيين على المشاركة للاسترشاد بهم في هذه المفاوضات. وأكدت اللجنة الفرعية على أهمية التوصل إلى نتائج ملموسة قبل المؤتمر الوزاري الحادي عشر من أجل تسهيل التوصل إلى اتفاق خلال الاجتماع. كما تم عرض الاقتراحات والمبادرات المتخذة حتى الآن من جانب عدد من الأعضاء (الفقرة 15).

تقرير من أمانة اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك

14- أقرّ بعض الأعضاء بأهمية المساهمات التي يمكن أن تقدمها تربية الأحياء المائية الرشيدة والمستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية بشكل عام، وبالأخص لمبادرة النمو الأزرق، لما لهما من أهمية متبادلة بالنسبة إلى كل من اللجنتين الفرعيتين (الفقرة 16).

15- واتفقت اللجنة الفرعية على أنّ الاستخدام المستدام لموارد تربية الأحياء المائية وصونها يشكّلان عنصرين حاسمين لمبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها المنظمة وللجهود المبذولة من أجل تنمية تربية الأحياء المائية بصورة رشيدة. وفي هذا السياق، اقترح الأعضاء التركيز بقدر أكبر على التخطيط المكاني، وتحسين المهارات، وتطوير البنية التحتية، ونفذ منتجي تربية الأحياء المائية إلى سلاسل القيمة والأسواق الدولية، والعمالة وفرص العمل اللائقة. وتم تسليط الضوء كذلك على الممارسات الجيدة لتربية الأحياء المائية، وسلامة الأغذية وتتبع منتجات تربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة المتصلة بتربية الأحياء المائية (الفقرة 17).

16- وطُلب إلى المنظمة الحرص على أن تكفل أنشطة مبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها في مجال تربية الأحياء المائية تسهيل الحصول على المزيد من الدعم وتوطيد جهود المساعدة الفنية وتنمية القدرات من جانبها، خاصة بالنسبة إلى مسائل تجارة الأسماك لدى البلدان النامية بما فيها الدول النامية الجزرية الصغيرة (الفقرة 18).

تقرير عن الأنشطة المتصلة بتجارة الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة

17- أثنت اللجنة الفرعية على الأمانة لما أتاحتها من معلومات شاملة ومجدية وأشادت باضطلاع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمجموعة واسعة من الأنشطة المتصلة بتجارة الأسماك (الفقرة 19).

18- وأكدت اللجنة الفرعية على أهمية عمل المنظمة في مجال بناء قدرات البلدان النامية، وحثت المنظمة على مواصلة تقديم الدعم الفني لتيسير الوصول إلى الأسواق وسلامة الأغذية البحرية. وأشارت اللجنة الفرعية إلى الصعوبات التي تعاني منها بعض البلدان النامية من أجل تحقيق التنسيق الفعلي بين مختلف الأجهزة الحكومية الوطنية المعنية بتجارة الأسماك من أجل تطبيق الاشتراطات المتصلة بالتصدير أو الاشتراطات الدولية (الفقرة 20).

19- وأكدت اللجنة الفرعية مجددًا على أهمية الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه بالنسبة إلى مواجهة الصيد غير القانوني وباعتباره أداة للوقاية من دخول أسماك غير قانونية إلى التجارة الدولية وإلى الأسواق المحلية. وأشارت اللجنة الفرعية أيضًا إلى أهمية إجراءات بناء القدرات القائمة حاليًا في ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المذكور لتسهيل مشاركة البلدان النامية في هذا الإطار التشريعي الجديد (الفقرة 21).

20- وأقرت اللجنة الفرعية بأهمية التتبع باعتباره أداة هامة لمكافحة الصيد غير القانوني (الفقرة 22).

21- وأكدت اللجنة الفرعية مجددًا على أهمية التجارة بالخدمات التي توفرها مصايد الأسماك ورحبت باستعراض الأدبيات المقدم. واتفقت اللجنة الفرعية على عقد مشاوره للخبراء بشأن التجارة بالخدمات التي توفرها مصايد الأسماك والتي من شأنها أن تتيح إجراء تحليل أكثر تفصيلاً ضمن نطاق واضح المعالم. وأشارت اللجنة الفرعية مع التقدير إلى الدعم المقدم من أعضاء الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) للمساهمة في مشاوره الخبراء المذكورة (الفقرة 23).

22- ورحبت اللجنة الفرعية بتوطيد التعاون بين المنظمة والأجهزة المعنية الأخرى، على غرار الدستور الغذائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، خاصة في ما يتعلق بقدرة المنظمة على إسداء المشورة العلمية (الفقرة 24).

23- وأعربت اللجنة الفرعية عن دعمها لعمل المنظمة الرامي إلى تحسين النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وتميزها بالنسبة إلى منتجات الأسماك ومصايد الأسماك ومواصلة التعاون مع منظمة الجمارك العالمية (الفقرة 25).

24- وأيدت اللجنة الفرعية بشدة تعاون المنظمة مع منظمة التجارة العالمية، خاصة في ما يتعلق بالمفاوضات الجارية حاليًا بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك. وأشارت اللجنة الفرعية إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمة من أجل إسداء مشورة الخبراء لتسترشد بها المفاوضات بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، خاصة مع مراعاة الحاجة إلى التوصل إلى نتيجة إيجابية خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر. وشددت اللجنة الفرعية على أهمية المساعدة الفنية وبناء القدرات في ما يتعلق بالإعانات المقدمة لمصايد الأسماك في البلدان النامية (الفقرة 26).

25- ورحبت اللجنة الفرعية بعمل المنظمة المتصل بأهداف التنمية المستدامة، خاصة المقاصد المتعلقة بتجارة الأسماك ضمن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك. وأشارت اللجنة الفرعية إلى الالتزامات الطوعية، بما فيها الإجراءات الرامية إلى بناء القدرات، المسجلة لدى المنظمة لتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، خلال المؤتمر بشأن المحيطات الذي عُقد في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 5 إلى 9 يونيو/حزيران 2017 (الفقرة 27).

الاستدامة الاجتماعية في سلاسل قيمة مصايد الأسماك وارتباطها بالتجارة

26- رحّبت اللجنة الفرعية بإدراج الاستدامة الاجتماعية على جدول الأعمال وأكدت على أهمية مسائل الاستدامة الاجتماعية وجدواها الكبرى في سلسلة القيمة، خاصة الإقرار بحقوق الإنسان وحقوق العمل وحمايتها في سلاسل القيمة الوطنية والدولية. وأوصت اللجنة الفرعية أيضاً بأن تواصل المنظمة تعزيز عملها في هذا المجال بصورة شاملة في ضوء ولايتها الواضحة وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الشريكة الدولية بما فيها منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات (الفقرة 28).

27- وأشارت اللجنة الفرعية إلى الأهمية المحورية للقضايا الاجتماعية والعرقية بالنسبة إلى سمعة القطاع وشددت على مسؤولية القطاع نفسه تجاه من يعملون في سلاسل القيمة السمكية والنسبة إلى استدامة سبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد على إنتاج الأسماك وتجهيزها وتوزيعها والاتجار بها (الفقرة 29).

28- وأقرّ الأعضاء بالروابط القائمة بين الصيد غير القانوني وانتهاك حقوق الإنسان وحقوق العمل في هذا القطاع، مع التشديد على الحاجة إلى توطيد التعاون بين الوكالات، بما يشمل التعاون بين السلطات التي تمثل مصايد الأسماك والعمل والموائى والوظائف المعنية الأخرى، على نحو ما تنص عليه أيضاً صكوك من قبيل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (الفقرة 30).

29- وشددت اللجنة الفرعية على أهمية تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية) وما يرافقها من نُهج قائمة على حقوق الإنسان وفرص لإشراك وتعزيز المجتمعات المحلية المنتجة للأسماك وتشجيع التشاور مع أصحاب المصلحة المحليين ومع المنظمات غير الحكومية ومشاركتها. ويجدر بالمنظمة أن تواصل تقديم المساعدة لتطبيق الخطوط التوجيهية المذكورة وأن تذكى الوعي بأهمية حقوق الإنسان وحقوق العمل القائمة حالياً لجميع العاملين في قطاع الأسماك (الفقرة 31).

30- وأفاد الأعضاء عن الجهود المبذولة من قبل اتحادات قطاع الأغذية البحرية، بالإضافة إلى السلطات الحكومية، من أجل وضع معايير ومواصفات للحماية الاجتماعية (مثل رعاية الطفل والأم، حقوق العاملات في قطاع الأسماك) والسلامة والصحة المهنيين، (مثل السلامة في البحار ولدى تجهيز الأسماك) والتدابير المتخذة للمساعدة في تطبيق الأنظمة الخاصة بالعمل والمعايير المتعلقة بمراحل سلسلة القيمة أو القطاع بأكمله. وأكد الأعضاء على التدبير المتخذة لتطبيق أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 188 بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك على المستويين الوطني والإقليمي ولوضع تدابير وطنية تستوجب، مثلاً، إعادة تحديد علم السفن الأجنبية التي تقوم بعمليات الصيد في المياه الإقليمية وشهادات حقوق الإنسان في مصايد الأسماك وتنمية القدرات في مجال حقوق الإنسان وحقوق العمل في قطاع مصايد الأسماك (الفقرة 32).

31- وطلب الأعضاء حصول البلدان النامية على المساعدة الفنية والدعم لتنمية القدرات من قبل المنظمة لمعالجة مسائل الاستدامة الاجتماعية والسياسات والتدابير التي من شأنها أن تعزز مساهمات كل من سلاسل قيمة مصايد

الأسماك، بما فيها الأسماك الصغيرة الحجم، وسلاسل القيمة السمكية في توليد الدخل وفرص العمل وفي تحقيق التنمية الاقتصادية في السياقات المحلية والوطنية. وجرى التذكير بأنّ المعايير الاجتماعية، بما فيها حقوق الإنسان وحقوق العمل، يجب أن تسري على الدول المستوردة والمصدّرة على حد سواء (الفقرة 33).

32- وأشارت اللجنة الفرعية إلى المهام المعقدة والتحديات الخاصة بمصايد الأسماك المرتبطة بمعالجة القضايا الاجتماعية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحقوق العمل في سلاسل القيمة السمكية ومصايد الأسماك، بما في ذلك على وجه الخصوص مهام تطبيق الصكوك والخطوط التوجيهية القائمة ذات الصلة وتنفيذها. وأوصت اللجنة الفرعية بأن تبحث المنظمة في إمكانية العمل، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الشريكة وأصحاب المصلحة المهتمين، من أجل إعداد وثيقة توجيهية لمساعدة العاملين في سلاسل القيمة السمكية على تنفيذ ما هو قائم من صكوك ومعايير وتدابير تشمل السلوك المسؤول في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية (الفقرة 34).

الحد من الفاقد والمهدر من الأسماك

33- وأقرت اللجنة الفرعية إقراراً واسعاً بأهمية الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق الأمن الغذائي والتغذية ويعمل المنظمة في هذا المجال. كما أنها سلّمت بأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في سلسلة القيمة السمكية يشكل عنصراً مهماً من مساعي تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الفقرة 35).

34- وشدّدت اللجنة الفرعية على الطابع المعقّد والمتعدد الأوجه للفاقد والمهدر من الأغذية في سلاسل القيمة السمكية وعلى الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن الأسماك تشكل أغذية، وعلى هذا النحو، ينبغي استخدامها استخداماً كاملاً (الفقرة 36).

35- وأخذت اللجنة الفرعية علماً بأن البلدان المتقدّمة والنامية ستستبع أولويات مختلفة عند معالجة الفاقد والمهدر من الأغذية على المستوى الوطني، وأنه يتعيّن على المنظمة التركيز على دعم البلدان النامية في تقييم الفاقد والمهدر من الأغذية في سلاسل القيمة السمكية مع التشديد على مصايد الأسماك الصغيرة الحجم (الفقرة 37).

36- وأحاطت اللجنة الفرعية علماً بأن بعض البلدان النامية إلتمست الدعم في مجال بناء القدرات الفنية والتكنولوجية على تقييم الفاقد والمهدر من الأغذية والحد منها، بما يغطي بالقضايا الخاصة بمرحلة ما بعد الصيد والمصيد المرتجع والمصيد العرضي والمناولة بعد الصيد والتخزين والتجهيز (الفقرة 38).

37- وأحاطت اللجنة الفرعية علماً بالبرامج التي بلّغت عنها البلدان الأعضاء للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية بما يغطي مجموعة واسعة من العناصر على امتداد سلسلة القيمة السمكية. وتضمنت الأمثلة أشكال مختلفة من إدارة المصيد العرضي والمصيد المرتجع واستخدامهما، وتطوير البنية التحتية، والتقدم التكنولوجي، والأطر القانونية، وخطط العمل والسياسات، والحوافز الاقتصادية، وتوعية الرأي العام، والاستراتيجيات المركزة على التغذية (الفقرة 39).

38- وشدّدت اللجنة الفرعية على أهمية الشراكات لضمان مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع والمجتمعات المحلية في تحديد المسار المؤدي إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في القطاع (الفقرة 40).

39- وأعربت اللجنة الفرعية عن دعمها القوي لعمل المنظمة الممول من حكومة النرويج والرامي إلى إنشاء مستودع عالمي تجربي يتضمن توجيهات للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في سلاسل القيمة السمكية. وأعرب بعض الأعضاء عن اهتمامهم بالمشاركة في إنشاء مستودع التوجيهات القائم على شبكة الإنترنت، ودعا إلى توفير المزيد من الدعم المالي لتوسيع نطاق العمل رهناً بنجاح الفترة التجريبية (الفقرة 41).

الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد

40- رحّبت اللجنة الفرعية باعتماد مؤتمر المنظمة للخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد في يوليو/تموز 2017، مسلطة الضوء على دورها المهم في تحقيق استدامة مصايد الأسماك، إلى جانب كفاءتها في منع التجارة بالمنتجات السمكية المتأتية من الصيد غير القانوني (الوثيقة COF/2018/Inf.10) (الفقرة 42).

41- وأعربت اللجنة الفرعية عن دعمها لعمل المنظمة المقرر في مجال التوعية بخطط توثيق المصيد. وشدّدت على مدى تكامل هذه الخطط مع صكوك ومبادرات دولية أخرى على غرار الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، والسجلّ العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين، فضلاً عن الحاجة إلى برامج تكاملية ذات جدوى اقتصادية في مجالي تنفيذ خطط توثيق المصيد وبناء القدرات تحقيقاً لهذه الغاية. كما سلّطت اللجنة الفرعية الضوء على الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وغيرها من الأجهزة الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين من القطاع، في تنفيذ هذه الخطط، إلى جانب الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات، لا سيما على المستوى الإقليمي (الفقرة 43).

42- وشدّدت اللجنة الفرعية على أن تكون خطط توثيق المصيد قائمة على الأدلة وألا تتحول إلى حواجز فنية لا لزوم لها أمام التجارة، مع تسليط الضوء على فائدة المواءمة لتفادي الازدواجية والتكاليف غير الضرورية بالنسبة إلى المستخدمين (الفقرة 44).

43- وإن اللجنة الفرعية، بموازاة الإشارة إلى أهمية العديد من المكونات المدرجة في برنامج المساعدة العالمي المقترح، قدّمت توصية مفادها أن إنشاء برنامج منفصل لهذه الغاية أمر سابق لأوانه. واقترحت اللجنة الفرعية أن تقوم المنظمة في مرحلة لاحقة بالإبلاغ عن أفضل الممارسات بناءً على تجارب التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي (الفقرة 45).

آخر المعلومات عن الأنشطة المتصلة بجودة الأغذية وسلامتها والنفاذ إلى الأسواق

44- سلّطت اللجنة الفرعية الضوء على أهمية العمل الذي تقوم به المنظمة والمتعلق بإسداء المشورة العلمية إلى هيئة الدستور الغذائي بناء على نتائج اجتماعات أجهزة تقييم المخاطر المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. كما وافقت على المساعدة الفنية المقدّمة إلى البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية لمواصلة تطوير نظمها الخاصة بمراقبة سلامة الأغذية وإدارتها وتيسير النفاذ إلى الأسواق (الفقرة 46).

45- وأعربت اللجنة الفرعية عن تأييدها القوي لاستمرار المنظمة في العمل بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية ومختلف لجان الدستور الغذائي التي تعنى بالقضايا ذات الصلة بالأسماء، ورأت أن هذا العمل ينبغي أن يحظى بما يكفي من التمويل لضمان الاستمرار في إسداء المشورة العلمية العالية الجودة إلى عملية الدستور الغذائي الخاصة بوضع المواصفات (الفقرة 47).

46- وأعرب عن الدعم لكل من العمل المشترك مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والعمل المشترك مع منظمات دولية أخرى بشأن تداعيات الجزئيات البلاستيكية على البيئة والكائنات الحية المائية وسلامة الأغذية (الفقرة 48).

47- وناشدت اللجنة الفرعية المنظمة مواصلة تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان النامية لبناء القدرات في مجال النظم الحكومية لمراقبة الأغذية، ودعم المجتمعات المحلية التي تعتمد على مصائد الأسماك الصغيرة الحجم باستخدام تكنولوجيات بسيطة تكفل سلامة الأغذية استناداً إلى المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الصادرة عن الدستور الغذائي. وأحاطت اللجنة الفرعية علماً بأن بعض البلدان النامية التمسست الدعم لتحديد الفرص المتاحة لجمع البيانات دعماً لوضع مواصفات (الفقرة 49).

آخر المعلومات عن الأنشطة المتصلة باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات النباتات البرية المهددة بالانقراض

48- أبدت اللجنة الفرعية دعمها المتواصل للتعاون بين المنظمة والاتفاقية بموجب مذكرة التفاهم المشتركة بين المنظمة والاتفاقية المبرمة في عام 2006. وشجّعت اللجنة الفرعية أيضاً المنظمة على مواصلة تعاونها وتنسيقها في ما بين مختلف الوكالات والصكوك المعنية في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالاتفاقية، مثلاً مع السلطات الوطنية المعنية بمصائد الأسماك والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والسلطات (الفقرة 50).

49- وأيدت اللجنة الفرعية مساهمة المنظمة الإيجابية في الدعوة إلى عقد اجتماع لفريق الخبراء الاستشاري للمنظمة من أجل تقييم الاقتراحات المقدمة من الاتفاقية وأعربت عن تأييدها لعقد اجتماع لفريق الخبراء الاستشاري للمنظمة لإدراج الأنواع المائية المستغلة تجاريًا على القوائم أو حذفها منها والتي سينظر فيها مؤتمر الأطراف الثامن عشر في الاتفاقية (الفقرة 51).

50- وأشارت اللجنة الفرعية إلى ضرورة أن تعمل المنظمة مع أمانة الاتفاقية حرصًا على مراعاة تقرير فريق الخبراء الاستشاري في المنظمة والتوصيات ذات الصلة بشأن الاقتراحات المقدمة إلى الاتفاقية مراعاة كاملة في المرحلة السابقة لانعقاد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية وخلالها، مع الإشارة إلى أن المنظمة هي الجهاز المختص في الأمم المتحدة بشأن مصايد الأسماك (الفقرة 52).

51- وشجعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء في المنظمة التي هي أيضا أطراف في الاتفاقية على ضمان إتاحة الخبرات في مجال مصايد الأسماك لوفود البلدان المسؤولة عن صنع القرارات المتعلقة بعملية الإدراج على قوائم الاتفاقية أو الحذف منها (الفقرة 53).

52- وطلبت اللجنة الفرعية من المنظمة العمل مع أمانة الاتفاقية لضمان استناد المعلومات المتعلقة بالأنواع التي يُبحث في إمكانية إدراجها في مرفقات الاتفاقية إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة والإبلاغ عنها بموجب عملية منظمة وحسنة التوقيت ومتسقة وشفافة تقدم للأعضاء توجيهات واضحة ومسبقة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، لإفساح ما يكفي من الوقت لاتخاذ القرارات المستنيرة (الفقرة 54).

53- وقد طلب بعض الأعضاء إلى المنظمة، بالتعاون مع أمانة الاتفاقية، أن تنظر إذا أمكن في احتمال تغيير المهل النهائية لعرض المقترحات، كي يتمكن الأعضاء من ضمان وقت كاف للنظر في المشورة العلمية وفي التوصيات (الفقرة 55).

54- وسلّطت اللجنة الفرعية الضوء على مدى تعقيد تطبيق متطلبات الاتفاقية واقترحت أن تواصل المنظمة عملها في مجال بناء القدرات اللازمة، خاصة في البلدان النامية، من أجل تعزيز إدارة مصايد الأسماك لتنفيذ أحكام الاتفاقية (الفقرة 56).

55- وأحيطت اللجنة الفرعية علما بالتقرير المقبل الذي يحمل عنوان "إدارة مصايد الأسماك للاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية بمواجهة النظم المتغيرة: تحسين المعرفة بتأثير قوائم الاتفاقية وتداعياتها." وقد طرح عضوان تساؤلات بشأن صلاحيات المنظمة للقيام بهذه الدراسة. وأعلنت اللجنة الفرعية أيضاً أنه بسبب قصر الفترة الزمنية المتاحة اعتباراً من تنفيذ القوائم، يعتبر إجراء تحليل لفعاليتها سابقاً لأوانه (الفقرة 57).

- 56- وشجّع بعض الأعضاء المنظمة على إجراء استعراضات شاملة للتأثيرات الناجمة عن قوائم الاتفاقية في صون الموارد السمكية وإدارتها، وكذلك في الجوانب الاقتصادية-الاجتماعية للمجتمعات الإقليمية (الفقرة 58).
- 57- وأبرز بعض الأعضاء الفترة الزمنية الطويلة بعد الإدراج في القوائم وهي فترة ضرورية لبلورة الاستنتاجات بعدم الضرر في الاتفاقية بالنسبة إلى الأنواع المدرجة ضمن المرفق الثاني بالاتفاقية، وكذلك الحاجة القائمة لدى الأعضاء إلى الحصول على المساعدة لتنفيذ الأحكام الخاصة بالاتفاقية (الفقرة 59).
- 58- وأيدت اللجنة الفرعية أخذ المنظمة بزمام مبادرة بشأن فهم مصايد الأسماك والتجارة بالنسبة إلى منتجات أسماك القرش والراي من غير الزعانف، وهو موضوع غير مفهوم أو موثّق على أكمل وجه (الفقرة 60).
- 59- وأيدت اللجنة الفرعية التعاون القائم بين المنظمة والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (الاتحاد)، ولا سيما في سياق استعراض القائمة الحمراء للاتحاد، لإيجاد أوجه تكامل واختلاف في استخدام مؤشرات حالة الموارد البحرية، بغرض تشجيع تنسيق الممارسات وتوحيدها (الفقرة 61).
- 60- وطلبت اللجنة الفرعية إلى المنظمة أن تحسّن نشرها للمعلومات في المجال العام بشأن حالة الأنواع المائية المستغلة تجاريًا وإدارتها بما يشمل معلومات عن المسائل المتصلة بالاتفاقية. واعتبر بعض الأعضاء أن هذا الأمر قد يساعد في التصدي للمعلومات المضللة التي تعممها بعض مجموعات الدعوة والمناصرة في وسائل الإعلام (الفقرة 62).

تأثير المناطق البحرية المحميّة على سبل العيش والتجارة وإمدادات أسماك المائدة واستهلاكها

- 61- رحّبت بإدراج هذا البند على جدول الأعمال، مشيرة إلى التداعيات الأوسع نطاقًا على إمدادات مصايد الأسماك والتجارة فيها نتيجة إنشاء مناطق محمية بحرية (الفقرة 63).
- 62- واعتبرت اللجنة الفرعية أنّ الإدارة المكانية، على غرار استخدام المناطق المحمية البحرية، أداة مفيدة للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، خاصة إذا كانت النهج قائمة على أسس علمية وعلى معرفة أصحاب المصلحة ويجري تكييفها من حيث التنفيذ والإدارة بغية تحقيق أهداف محددة. ولكن ينبغي تكملة المناطق المحمية البحرية بتدابير فعالة أخرى للإدارة كجزء من نهج النظام الإيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك (الفقرة 64).
- 63- وأشارت اللجنة الفرعية إلى الاستثمارات الكبيرة للقدرات والموارد التي يجري القيام بها لتنفيذ المناطق المحمية البحرية، والتي يمكن تحويل مسارها عن جوانب إدارة مصايد الأسماك الرئيسية الأخرى. وأبرزت اللجنة الفرعية الحاجة القائمة إلى أن توفّر المنظمة الدعم للأعضاء بهذا الخصوص نظراً إلى الطائفة الواسعة من النهج المختلفة المطلوبة لتطبيق المناطق المحمية البحرية (الفقرة 65).

64- وأعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها للنهج المتوازن والعلمي الذي تتبعه المنظمة في تعاملها مع المسائل الخاصة بالمناطق المحمية البحرية، وذلك من خلال مراعاة مبدأي الاستخدام والصون المستدامين مع الإقرار في الوقت ذاته بالمسائل الاجتماعية والثقافية الرئيسية (الفقرة 66).

65- وطلبت اللجنة الفرعية إلى المنظمة مواصلة تحسين مستوى التواصل بشأن المعلومات العلمية والفنية الخاصة بالمناطق المحمية البحرية، بما في ذلك ما يتعلق بتأثيراتها الإيجابية والسلبية على مصايد الأسماك والتجارة بالأسماك والمسائل الاجتماعية والثقافية (الفقرة 67).

66- وأقرت اللجنة الفرعية بالمبادرات والمقاصد الدولية (مثل الهدف 14-5 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 11 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي). وأقرت اللجنة الفرعية تفسير المنظمة والذي مفاده أنه يتعين استخدام المناطق المحمية البحرية كوسيلة لبلوغ الأهداف المنشودة وليس كهدف في حد ذاته. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقه إزاء الغاية التي وضعها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وهي 30 في المائة لتغطية "مناطق حظر الصيد والجمع" في المناطق المحمية البحرية (الفقرة 68).

67- وسلط بعض الأعضاء الضوء على أنّ "تدابير فعالة أخرى مبنية على المنطقة" التي ليست بالضرورة "مناطق حظر الصيد والجمع" في المناطق المحمية البحرية، هي نهج مقبولة على المستويين الوطني والدولي لضمان إدارة مصايد الأسماك وصون التنوع البيولوجي (على غرار الهدف 11 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي) (الفقرة 69).

68- وشجعت اللجنة الفرعية المنظمة على مواصلة تعاونها وتنسيقها مع السلطات الوطنية والوكالات والصكوك المعنية في المسائل المتصلة بالمناطق المحمية البحرية، مثل التعاون بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ومنظمات البحار الإقليمية من خلال مبادرة المحيطات المستدامة (الفقرة 70).

69- وأبرزت اللجنة الفرعية مدى تعقيد تطبيق المناطق المحمية البحرية، ورحبت وشجعت مجدداً بتشاطر نتائج دراسات الحالات التي تجربها المنظمة، ولا سيما الحالات الناجحة، في ما يخص معلومات وتجارب الأعضاء في مجال الأطر والخطوط التوجيهية السياساتية والنهج المتبعة والنتائج المحققة من خلال المبادرات الوطنية والإقليمية (الفقرة 71).

70- وأشارت اللجنة الفرعية إلى الصعوبات الجارية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، لتحقيق غايات العمليات الدولية في ما يتعلق بتطبيق المناطق المحمية البحرية. واقترحت اللجنة الفرعية أن تسند المنظمة الأولوية لتنمية القدرات من أجل مواجهة التحديات العلمية والإدارية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والثقافية وتطوير سبل عيش بديلة بما يمكن من إعادة تخصيص الموارد عند تطبيق المناطق المحمية البحرية (الفقرة 72).

تأثير تغير المناخ على مستقبل إمدادات الأسماك والاتجار بها واستهلاكها

71- رحّبت اللجنة الفرعية بالمعلومات الواردة وسلّطت الضوء على أهمية هذه المسألة، بما في ذلك التأثيرات المحتملة على الاستهلاك والتجارة. وأشارت أيضًا إلى مدى تعقيدها خاصة في ما يتعلق بتقييم التداعيات الحالية والمقبلة. وعرض الأعضاء معلومات عن الاتجاهات الوطنية والإقليمية الأخيرة المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك التغييرات التي طرأت على توزيع بعض الأرصدة السمكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى صعوبات في المفاوضات بشأن الأرصدة المشتركة (الفقرة 73).

72- وأفاد الأعضاء عن الاستراتيجيات الوطنية الأخيرة التي ركّزت على إدارة موارد المصايد على نحو أفضل وشدّدوا على أهمية إدراج آثار تغير المناخ وتدابير التكيف ذات الصلة، في سياسات إدارة مصايد الأسماك والبرامج الإنمائية. وأشار الأعضاء أيضًا إلى ضرورة تناول مصايد الأسماك من ضمن سياسات وبرامج تغير المناخ الإجمالية (الفقرة 74).

73- وشدّدت اللجنة الفرعية على الوظيفة الرئيسية التي تضطلع بها إدارة مصايد الأسماك السليمة والمرنة والمتينة القائمة على أسس علمية، باعتبارها الأداة الرئيسية للتعامل مع التغييرات والتحديات المناخية والبيئية التي تواجهها مصايد الأسماك. ولا تزال منظمة الأغذية والزراعة المنظمة الرئيسية لإسداء المشورة حول نوع أدوات إدارة المصايد التي يتعين استخدامها وبناء القدرات المتصلة بها. وأشارت اللجنة الفرعية إلى ضرورة ألا تقتصر أي توجيهات وأي أنشطة لبناء للقدرات على البلدان الأقل نموًا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية على نحو ما تشير إليه الوثيقة (الفقرة 75).

74- وإذ رحّبت اللجنة الفرعية بإدراج تأثير تغير المناخ على جدول الأعمال، فإنها شدّدت على أنّ محور التركيز الرئيسي للجنة الفرعية ينبغي أن يظل المسائل المتصلة مباشرة بالتجارة والأسواق والتي تملك كل من اللجنة الفرعية والمنظمة بالنسبة إليها كفاءات فنية وولاية واضحة وميزة مقارنة (الفقرة 76).

رصد تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

75- رحّبت اللجنة الفرعية بالتحليل الشامل للردود الواردة وأعربت عن تقديرها لأعضاء المنظمة على معدل الرد الممتاز والمستمر في التزايد على الاستبيان (الفقرة 77).

76- وشدّدت اللجنة الفرعية على ضرورة إبقاء الاستبيان محدثًا بحيث تبرز فيه المسائل الجديدة والمتطورة، على أن يبقى سهل الاستخدام ويحافظ على سرية المعلومات (الفقرة 78).

بيانات المراقبين

77- توجّه كل من التحالف الدولي لاتحادات مصايد الأسماك ومركز معلومات السوق والخدمات الاستشارية الخاصة بالمنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة، بالشكر إلى اللجنة الفرعية على الفرصة التي أتاحتها لها للمشاركة في هذا الاجتماع وأنت جميعاً على اللجنة الفرعية باعتبارها منتدى للنقاش المفتوح والصريح حول قضايا التجارة والأسواق (الفقرة 79).

انتخاب رئيس ونواب رئيس الدورة السابعة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك

78- تمّ انتخاب السيدة Aurora de Blas Carbonero (إسبانيا) رئيسة للجنة الفرعية. وتم التأكيد على السيدة Reina Sotillo de Galgano (الأرجنتين) في منصبها كنائب أول للرئيسة. وانتخب كل من السنغال ونيوزيلندا كنائين آخرين للرئيسة (الفقرة 80).

أية مسائل أخرى

79- رحبت اللجنة الفرعية بإدراج نقاط جديدة في جدول الأعمال مثل المناطق المحمية البحرية وتغير المناخ والعمل والمسائل الاجتماعية. ولكنها أكدت مجدداً على ضرورة استمرار اللجنة الفرعية في التركيز أساساً على القضايا المتصلة بالعوامل الجوهريّة التي تؤثر في تجارة الأسماك والمنتجات السمكية. وقد اقترح عدد من المواضيع الإضافية على الأمانة لكي تنظر في إمكانية إدراجها في الدورات المقبلة (الفقرة 81).

80- وأعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها لآخر المعلومات التي أتاحتها جمهورية كوريا عن حالة الجامعة العالمية لمصايد الأسماك وشجعت المنظمة وجمهورية كوريا على وضع الاتفاق الرسمي لإنشاء هذه الجامعة في صيغته النهائية (الفقرة 82).

81- وأعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها للدكتور Audun Lem، أمين اللجنة الفرعية وعضو في الأمانة منذ عام 1998، على مساهمته القيمة في عملها، متمنية له التوفيق في مهامه الجديدة كنائب لمدير إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (الفقرة 83).

موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة عشرة

82- رحّبت اللجنة الفرعية بالدعوة الكريمة الموجهة من إسبانيا لاستضافة دورتها السابعة عشرة في مدينة فيغو. وسيحدّد المدير العام ترتيبات الدورة وموعد ومكان انعقادها بالتشاور مع الرئيس في ضوء جدول الاجتماعات الدولية (الفقرة 84).

ثالثاً- آخر المعلومات عن الأحداث والأنشطة اللاحقة للدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية

83- عقدت المنظمة، على نحو ما أوصت به اللجنة الفرعية في دورتها السادسة عشرة، مشاوراً للخبراء بشأن التجارة في الخدمات المتصلة بمصايد الأسماك في غوتنبيرغ، السويد، خلال الفترة من 20 إلى 22 مارس/آذار 2018. وشارك في هذه المشاورة التي مولتها حكومة السويد 22 خبيراً. وقد تمثل هدفها في تحديد وتقديم وصف للقضايا ذات الصلة بإجراء المنظمة للمزيد من العمل في مجال التجارة المتصلة بخدمات مصايد الأسماك، بما يتيح إطاراً أولياً لهذه المسألة. وأكدت النقاشات مدى تعقيد هذه الخدمات ونطاقها الواسع. وعالج التقرير النهائي لمشاورة الخبراء مسألة التعاريف، بما في ذلك خصائص الخدمات المرتبطة باتفاقات الوصول، وبلورة منظورات قطرية، وتقييمات الحجم والأثر ذات الصلة. ويرد موجز للتقرير باعتباره الوثيقة COFI/2018/SBD.4.

84- وتقتضي أهمية التجارة في الخدمات المتصلة بمصايد الأسماك، كما خلصت إلى ذلك مشاورة الخبراء، المزيد من عمل المنظمة بشأن هذا الموضوع تماشياً مع الولاية الملقاة على عاتقها ومع مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وينبغي أن يشمل ذلك أنشطة بناء القدرات، خصوصاً بشأن الأثر المترتب على البلدان النامية وصغار الصيادين. وأوصت مشاورة الخبراء أيضاً بإعداد وثيقة توجيهية بخصوص هذه المسألة لتنظر فيها اللجنة الفرعية في دورتها القادمة.

التقدم المحرز في ما يتعلق باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

85- ناقش الاجتماع التاسع والستون لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (الاتفاقية) (جنيف، سويسرا، الفترة من 27 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأول 2017) السبل الممكنة الكفيلة بتحسين عملية إسداء المشورة العلمية والتقنية للأطراف بشأن اقتراحات إدراج الأنواع المائية المستغلة تجارياً في قوائم الاتفاقية (CITES SC69 Doc. 71.1). وأعربت اللجنة الدائمة التابعة للاتفاقية عن تأييدها مواصلة التعاون بين المنظمة وأمانة الاتفاقية بشأن ضمان حصول أطراف الاتفاقية على أفضل المعلومات العلمية والتقنية المتاحة عن الأنواع المقترحة إدراجها في قوائم الاتفاقية، قبل انعقاد المؤتمر الثامن عشر للأطراف في الاتفاقية. ويرد في الوثيقة COFI/2018/Inf/22 وصف أكثر تفصيلاً للمسائل المتصلة بعملية تعديل مرفق الاتفاقية.

عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

86- كجزء من برنامج عمل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة بشأن أهداف التنمية المستدامة، بدأ عدد من حلقات عمل الخبراء من أجل بلورة المنهجية المتعلقة بالمؤشرات الأربعة التي تعتبر المنظمة الجهة الراعية لها تحت إطار الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، ووضعها في صيغتها النهائية. ومن المتوقع أن تشمل هذه العملية المسائل التالية: (أ) خيارات منهجية تجريبية مع عدد من البلدان الرئيسية؛ (ب) وتحليل النتائج؛ (ج) وتبادل النتائج

مع البلدان وتحقيق الاعتماد على الصعيد الوطني؛ (د) والتعميم الكامل للمؤشرات على المستوى الوطني. كما سيدعم برنامج العمل النهوض بجميع المؤشرات التي تعتبر المنظمة الجهة الراعية لها إلى المستوى الأول. ولتنفيذ هذا البرنامج، ستلتزم المنظمة موارد من خارج الميزانية.

الاستدامة الاجتماعية في سلاسل قيمة مصايد الأسماك وارتباطها بالتجارة

87- بدأت الأمانة، على نحو ما أوصت به اللجنة الفرعية في دورتها السادسة عشرة، دراسة طرائق ممكنة من أجل إعداد وثيقة توجيهية لمساعدة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة السمكية على تنفيذ ما هو قائم من صكوك ومعايير وتدابير ذات صلة تشمل السلوك التجاري المسؤول وحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية.

88- وانطلقت، على وجه الخصوص، نقاشات أولية مع وحدات المنظمة المسؤولة عن التوجيهات المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة، الصادرة عام 2016. وتهدف هذه الوثيقة التوجيهية المشتركة بين المنظمين إلى مساعدة المؤسسات على التقيّد بالمعايير القائمة الخاصة بالسلوك التجاري المسؤول على طول سلاسل الإمدادات الزراعية ولكنها لا تعالج القضايا والتحديات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

89- وتواصلت المنظمة مع الشركاء المهتمين، بما في ذلك الحكومات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجمعيات القطاع ومنظمات المجتمع المدني للتعاون على إعداد هذه الوثيقة التوجيهية. وستكون نتائج هذه العملية المتعددة أصحاب المصلحة موضوع حلقة عمل للخبراء تنظمها المنظمة في فيغو، إسبانيا، في أكتوبر/تشرين الأول 2018. وسترفع المنظمة تقريراً عن هذه العملية والوثيقة التوجيهية المتوخاة إلى اللجنة الفرعية في دورتها السابعة عشرة التي ستعقد في عام 2019.